العدد(1362) السنة السادسة - الخميس(6) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وقائع طاولة المدى الاقتصادية

أثر الأزمة المالية العالمية في مستقبل الاقتصاد العراقي

في حلقة حوارية ساخنة وعلى قاعة الحمراء في فندق المنصور ميليا التأمت طاولة المدى الاقتصادية التي تمحورت حول (أثر الأزمة المالية العالمية في مستقبل الاقتصاد العراقي) بحضور حشد من الخبراء والباحثين والمتخصصين في شؤون السياسة المالية والنقدية وفي شؤون الاستثمار وعدد كبير من رجال الأعمال والعاملين في القطاع المصرفي.. وركزت البحوث والمداخلات على أثر الأزمة المالية في مستقبل السياستين النقدية والمالية ومستقبل الاستثمار في العراق ..

بغداد / المدى

افتتحت الطاولة بحديث لمديرها (الزميل محمد شريف أبو ميسم) جاء فيه : باعتزاز بالغ تقيم مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون حلقة حوارية ضمن فعالية طاولة المدى الاقتصادية التي دأبت مؤسسة المدى على اقامتها.. سيداتي وسادتي نرحب بكم ومن خلالكم نرحب بالسادة المحاورين الرئيسيين في طاولتنا هذه.. ونرحب من خلالكم بالاستاذ الدكتور مظهر محمد صالح مستشار البنك المركزي العراقي الذي سيعرض لنا رؤيته حول مستقبل السياسة النقدية في العراق على اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية.. ونرحب من خلالكم أيضا بممثل الهيئة الوطنية للاستثمار الاستاذ مازن صباح الذي سيعرض لنا رؤية الهيئة الوطنية لمستقبل الاستثمار في العراق في ضوء التداعيات الأزمة المالية العالمية.. الحضور الكرام.. أزمة مالية عالمية انطلقت من سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أزمة ائتمان، ثم سرعان ما انسحبت على أسواق المال بوصفها أزمة سيولة.. ومتدت لتشمل أسواق السلع ، فكانت أسواق النفط في مقدمة الأسواق المتضررة ، حيث هوت أسعاره من أعلى مستو لها قبل انطلاق الأزمة مسجلة معدلات تتراوح في حدود الـ(٦٠) دولاراً بعد أن كانت (١٤٧) دولاراً.. فما الذي حصل وماذا بخصوص مستقبلنا الاقتصادي؟

أثر الأزمة في مستقبل السياسة المالية

تقدم الدكتور مظهر محمد صالح مستشار البنك المركزي العراقي بورقة أشار من خلالها الى مايكتنف السياسة النقدية في العراق من صعوبات حيث تعد مكونات الموازنة العامة قيدا على السياسة النقدية والسياسة النقدية تعد قيدا على الموازنة العامة وهذه العلاقة متلازمة وبالتالي فلابد من توافق مابين السياسة النقدية والسياسة المالية.. وأضاف الدكتور مظهر قائلاً: كما يعلم الجميع ان موارد النفط تشكل ٩٥٪ من الموازنة العامة وحتى يفهم المستمع لمايجري فان موازنة العام الماضي التي صممت على أساس ان برميل النفط يساوي ٥٧ دولاراً.. وهذا فيه جانب تحوطي كبير حيث تصمم الايرادات على هذا الأساس واذا كان هنالك فائض يصدر في ميزانية تكميلية.. مماثلة تقريبا لموازنة العام الحالي ولكن تدهور أسعار النفط جعل التفكير ينعطف في اتجاه آخر.. والموازنة الحالية أعيد تصحيحها عشر مرات مع انخفاض أسعار النفط.. بمعنى ان الموازنة تتقلب كلما تقلب العالم، وعملية الاعداد في العراق عملية صعبة وأنا أقدّر ما يعانيه راسم الموازنة من صعوبات في ضوء تقلبات أسعار النفط.. هذه الموازنة بها كلفة ثابتة وكلفة متغيرة .. الكلفة الثابتة: من الصعب زعزعتها لأنها تتضمن الرواتب والأجور مع تخصيصات البطاقة التموينية ومبالغ المساعدات.. والتحرك يكون على الكلفة المتغيرة.. ولفت الدكتور مظهر الى أن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتراوح سعر برميل النفط دون (٧٠) دولاراً بسبب الطلب العالي في آسيا والبلدان التي تحصد أكثر من ٧٥٪ من معدلات النمو في العالم مثل البلدان الصناعية الناشئة لذا فان هذا الطلب يعد صمام أمان لديمومة استمرار الطلب على النفط .. والموازنة العامة تبنى على أساس سعر سلة نفوط المنطقة والنفط العراقي أقل سعرا من نفوط المنطقة بعض الشيء لأسباب تتعلق بطبيعة النفط لذا فان سعر البرميل سيتحدد باحتمال ما بين ٦٢ الى ٦٥ دولاراً لأغراض اعداد الموازنة.. وأشار د. مظهر الى انه يعتقد أنه.. ما لم تحدث انهيارات خارقة في العالم– فالعراق وعلى الوضع الحالي لن يتأثر على نطاق الوضع المالي لكونه يملك فائضاً مالياً.. واذا التزم بالموازنة دون اضافات، فكل شيء سيسير على مايرام.. وفي محور أثر الأزمة في السياسة النقدية قال الدكتور مظهر: ان قيد السياسة المالية على السياسة النقدية كبير .. فالتضخم تخلقه السياسة المالية من جانب الطلب.. بعلاقة متبادلة.. فإيرادات النفط التي تدخل صندوق تنمية العراق DFI تدخل ١٠٠٪ وتستقطع ٥٪ تعويضات جراء حرب الكويت وهذه تعتبر جزءاً من النفقات.. والموازنة العراقية مصممة كالآتي: ٦٠٪ لتغطية النفقات المحلية ٣٠٪ لتغطية استيرادات الحكومة بالعملة الأجنبية.

أثر الأزمة في مستقبل السياسة النقدية

بعد عام ٢٠٠٤ كان الاحتياطي العراقي أكثر من (٢) مليار دولار ثم أصبح (٤) ملياراً.. واليوم احتياطيات البنك المركزي (٤٠) مليار دولار وهذه تغطي أكثر من ١٢ شهرا للاستيراد وهي الفترة الزمنية المقبولة عالمياً.. جزء من الاستقرار في ميزان المدفوعات وجزء من الاستقرار الخارجي هو الاحتياطيات الأجنبية.. هذه الاحتياطيات متلازمة مع الميزانية ١٠٠٪ ففي سنغافورة مثلا لا تأتي الاحتياطيات الأجنبية من السياسة المالية، انما تأتي من تدفقات رأس المال الأجنبي.. الخ.

ولكن الأمر مختلف في العراق حيث (ناس كاعدة بحضن ناس) لذلك الحكومة تنظر الى الاحتياطيات على انها تخصيصات تعود لها – فلو لم تأت الحكومة بهذه الاحتياطيات فهي ليست لها – انما هي تعود للناس.. تقوم وزارة المالية بكل عملية تمويل بالدينار العراقي بتحويل موجوداتها بالعملة الأجنبية في (DFI) الى دينار عراقي، فتتم عملية تسوية حيث نأخذ الموجودات الأجنبية ونعطي ديناراً عراقياً فيتحول الدولار الذي نأخذه من حساب الميزانية (حساب وزارة المالية في DFI) الى حساب آخر هو حساب الاحتياطيات الأجنبية لدى الـ DFI أيضا.. وبهذه الطريقة – لتغطية النفقات الداخلية – تراكمت هذه الاحتياطيات الكبيرة.. السياسة النقدية بنيت على حجم هذه الاحتياطيات.. وورد في قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ان الهدف رقم واحد هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم وبالتالي جزء من استقلالية البنك المركزي التي منحها برلمان جمهورية العراق بموجب دستور العراق الجديد.. حيث منح محافظ البنك المركزي ومجلس ادارته استقلالاً.. ألا يتلقى أوامر من الحكومة ولا يقرض الحكومة وتدقق حساباته عبر مدققاً خارجياً، سواء كان ديوان الرقابة المالية أو مدقق خارجي وفق المعايير الدولية.. وهذه العناصر الثلاثة تبعد الحكومة عن التدخل في السياسة النقدية، ولكن البنك المركزي مساءل أمام البرلمان.. هل حققت السياسة النقدية أهدافها؟.. نحن أمام حيرة في مواجهة التضخم.. كيف نختار مؤثرات التضخم الناجم عن الطلب؟ فنحن مسؤولون عن التضخم الناجم عن الطلب حتى تستعيد السوق النقدية توازنها.. الذي حصل ان السياسة النقدية اعتمدت المثبت الاسمي.. المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية.. أخطر من التضخم هو التوقعات التضخمية.. وهذه التوقعات التضخمية ولدت لنا التضخم الناجم عن حجم القصور الذاتي.. فكل توقع عن التضخم ينقلب الى حقيقة، لأن توقعات تطابق الواقع لفترة مستقبلية، وهكذا عشنا منذ بداية الحصار الى ما شاء الله.. ولذلك يجب أن نكسر حلقة التوقعات التضخمية بأشياء حقيقية.. عندما قمنا بدراسة سعر صرف الدينار العراقي أمام الاحتياطيات.. وجدنا ان نظرية القوة الشرائية الجديدة تأخذ بنظر الاعتبار شروط التبادل التجاري.. وشروط التبادل التجاري في العراق مع العالم، هي من مصلحة العراق.. مع تزايد أسعار النفط ووجود التضخم في العالم.. وفي الحصيلة هنالك فائض قليل في ميزان المدفوعات خلال هذه السنوات.. الدراسات التي أجريناها وجدنا ان سعر الفائدة الحقيقي عن سعر الفائدة الاسمي المعتمد في السياسة النقدية هو أعلى وبالتالي فان جزءاً من الضغوط التضخمية يمكن أن يتم امتصاصها عن طريق رفع سعر الفائدة الحقيقي الى سعر الفائدة الاسمي.. وهذا الفرق كان وباستمرار ٢٥٪ فلذلك قمنا بتحسين قيمة الدينار العراقي خلال السنتين الأخيرتين قرابة ٢٢٪ وتحسن الدينار من عام ٢٠٠٣ الى الوقت الحالي بنحو ٤٢٪ هذا التحسن يتفاوت في تأثيره على الحياة الاقتصادية باعتباره ليس المتغير الوحيد.. فهنالك التضخم المستورد – أزمة الغذاء العالمية – وجميعها تدخل في هذا التأثير.. كيف يتحدد سعر الصرف وما النجاح في ذلك وكيف يتم استمرار التحسن في سعر صرف الدينار العراقي من خلال المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية من خلال سعر الصرف؟ هذه الاستمرارية مرهونة بعاملين – الأول هو تطور الاحتياطيات الدولية للعراق والثاني تطور التضخم واتجاهاته، فاذا كانت الاحتياطات الدولية مجزية وتكفي وميزان المدفوعات ليس به مخاطر يمكن أن تحسن من قيمة الدينار العراقي، واذا كانت الضغوط التضخمية على مستوى عال فالأمر مختلف.. وبالتالي فنحن مقيدون بهذين العاملين.. ولفت الدكتور مظهر الى أثرين للأزمة المالية على السياسة النقدية وهما: أولا: هبوط أسعار النفط هو قيد على الميزانية وقيد على ايرادات العملة الأجنبية بالدينار العراقي .. ولكن هبوط أسعار المواد الغذائية في العالم جانب ايجابي.. ثانياً: من أين تأتي مواردنا بالعملة الأجنبية؟ تأتي من نفقات الميزانية.. اذا هبطت نفقات الميزانية، هبطت الموارد.. الكتلة النقدية تزداد بناءاً على طلب وليس بناءا على عرض.. طلب مربوط بإنتاج (انتاج النفط بالدرجة الأساس).. فاذا كانت الميزانية مصممة على مصروفات أقل فهذا يعني أن ما يأتي من احتياطيات يكون أقل.. وهذا يؤثر على احتياطيات البنك المركزي ولكن لا تنسوا أن السيولة النقدية التي يفرزها الطلب على النقد ستكون أقل وبالتالي الضغوط على البنك المركزي لشراء العملة الأجنبية ستكون أقل وفاتورة المواد الغذائية فاتورة خطرة عملت ضغوط على مزاد العملة الأجنبية.. ومنذ تأسيس المزاد منذ ٢٠٠٣/١٠/١٥ وحتى هذه الساعة قام البنك المركزي ببيع ٦٠ مليار دولار.. اشارة سعر الصرف لاستعادة التوازن في سوق النقد.. اذا زاد الطلب على النقد جزء من الفوائض في هذه السوق التي تسبب الضغوط التضخمية تمتص وبالتالي فان جزءاً من جاذبية النقد العراقي أن تكون القيمة الخارجية عالية.. وسترون كم هي الضغوط على البنك المركزي في هذا الجانب، وهذا يحسن من دالة الطلب على النقد ويرفع من هذه الدالة وبالتالي فان سلوك الأفراد تجاه النقد العراقي يكون متصاعداً وينهي مشاكل الدولرة الى حد ما، ويمكن أن تعالج أية فجوة نقدية من هذه الاشارة المهمة.. اما اشارة سعر الفائدة فهي مرتفعة عالميا ونحن خفضناها الى ١٥٪.. لا يمكن للتنمية أن تتحرك في العراق الا بقروض ميسرة تتولاها المصارف الاختصاصية.. نحن بوصفنا بنكاً مركزياً مؤيدون لهذا الشيء.. والموازنة العامة للدولة يجب أن تعيد هيكلة الدعم لمصلحة التنمية والانتاج.. وأعتقد ان في قانون الاستثمار فقرة تقول أن على الدولة أن تقدم قروضاً سهلة لأغراض التنمية.. وأدعو هيئة الاستثمار الى أن تقبل وجهة نظر البنك المركزي العراقي بتحويل الائتمان الممنوح من المصارف الاختصاصية الى قروض وائتمان سهل بدعم من الموازنة العامة.. أما ترك السياسة النقدية دون هذه الاجراءات مع ربط أسعار الفائدة بعملية التوقف في النشاط الاقتصادي، فان هذا الكلام مبالغ فيه في الكثير من الندوات الرخيصة وهذا كلام لا معنى له، لا تصدقوا ان تنمية تبنى على اقتراض تجاري: الاقتراض التجاري قد تحتاجه رؤوس الأموال للتشغيل لوكانت لدينا معامل تعمل وبنية تحتية متوفرة والتكنلوجيا متوفرة.. ونحن نبدأ من الصفر.. ننظر الى المصارف أن هنالك ٢٩ ترليون دينار عراقي من الودائع.. منها ١٧ ترليوناً هي ودائع حكومية يجب أن تنفق على الاعمار وبالتالي فهي ودائع غير صحيحة وهي أمانات ولذلك لا تدخل في تعريف عرض النقد (العملة في التداول زائدا الودائع الجارية للجمهور) وليس الودائع الحكومية.. فكان قرار البنك المركزي قراراً صائباً حين وضع احتياطياً الزامياً على الودائع الحكومية ٧٥٪ حتى الحكومة تصرف وحتى البنوك لا تتكيء على ذلك... في هذه الأزمة المالية العالمية بحدودها الحاضرة.. اذا ما حافظت السوق الدولية على معدل ٦٥ دولاراً فنحن في وضع آمن جدا وهذا يعبر عام ٢٠٠٩ لأننا نملك احتياطات جيدة ومع عقلانية وترشيد فاننا سنكون في وضع مريح.. السياسة النقدية تستجيب مع السياسة المالية قدر تعلق الأمر بالتناغم بينهما والدينار العراقي سيكون مستقراً ان شاء الله وعمر الساسة النقدية لم تعمل مفاجآت للجمهور والمستقبل كما أراه ان شاء الله زاهرا وأنا متفائل جدا بمستقبل هذا البلد.

مستقبل الاستثمار في ظل الازمة

ثم تحدث ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار الأستاذ مازن صباح عن رؤية الهيئة الوطنية للاستثمار لمستقبل الاستثمار في البلاد على اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية قائلاً: ان هذه الأزمة هي الأسوأ منذ الكساد العظيم في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي وقد تكون أسبابها منطلقة من طبيعة النظام الرأسمالي.. وأضاف الأستاذ مازن إن الأزمة انطلقت بوصفها أزمة مالية إلا إنها بدأت تتحول إلى أزمة اقتصادية بحكم الترابط حيث أن النظام التمويلي أو المالي هو المسؤول عن تمويل الكثير من المشاريع في مجال الاقتصاد الحقيقي.. من المتوقع أن تؤثر هذه الأزمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في جوانب الاقتصاد الحقيقي وفي التجارة الخارجية ومما يمكن أن يكرس هذا الاحتمال هو انهيار مفاوضات منظمة التجارة العالمية الأخيرة.. ومن الممكن أن يؤدي تعثر ضعف التجارة الدولية إلى ضعف النشاط التصنيعي وبالتالي يقل الطلب العالمي على السلع، حيث إن السلع عادة ما تتبع دورة الأعمال ويقل استهلاكها عندما يضعف التصنيع ويضعف النشاط التجاري.. نتفق على إن الأزمة ستؤدي إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي.. واعتقد إن الاقتصاد العراقي لن يتأثر بهذه الأزمة، وبرغم ضعف التشابك بيننا وبين الاقتصاد العالمي إلا إننا نعتمد في جوانب مهمة على الاقتصاد العالمي، والاقتصاد العراقي يعتمد في تلبية حاجاته على الاستيراد والجانب الأكثر تأثرا هو الموازنة التي تعتمد على النفط.. وأضاف الأستاذ مازن قائلا: من البديهي أن تتأثر الاستثمارات الحكومية بفعل انخفاض أسعار النفط حيث ستنخفض إيرادات الموازنة العامة وبالتالي سينخفض المخصص للموازنة الاستثمارية.. وهنالك ثمة علاقة بين الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الخاصة في حالتين : الأولى ان التوسع في الاستثمارات الحكومية في اقتصاديات البلدان محدودة الفرص سيؤدي الى مزاحمة الاستثمارات الخاصة في فرص يجد فيها القطاع الخاص جدوى أو ربحية اقتصادية.. والثانية: ضعف الاستثمارات الحكومية في اقتصاديات بحاجة إلى استثمارات في البنية التحتية سيؤدي الى عزوف القطاع الخاص عن الدخول في مجالات معينة بسبب ضعف الاستثمار في البنية التحتية.. وأعتقد ان الحالة الثانية هي التي ستنطبق على الاقتصاد العراقي بحكم التدهور الحاصل وبحكم كبر الفجوة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي.. اما أثر الأزمة في الاستثمارات الخاصة فقال الأستاذ مازن: من المعلوم ان البورصة العراقية لن تتأثر بهذه الأزمة بسبب محدودية حجم التداول الكلي داخل هذه السوق أولا وتداول الأجانب محدود فيها.. وأعتقد ان هذه الأزمة يمكن أن تكون حافراً للاقتصاد العراقي على أن نتوخى إجراءات الحوكمة والتهيؤ والتحسب لأي ظرف طارئ.. نعتقد أن تأثير هذه الأزمة في مستقبل تدفق هذه الاستثمارات وجذبها مرتبط بالمناخ القانوني الذي ينظم قطاع الأعمال في العراق.. ونتوقع أن تتأثر الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد العراقي في حالتين: انخفاض الاستثمارات الحكومية سيؤدي الى التباطؤ في انشاء البنى التحتية.. من جانب آخر ان الكثير من المستثمرين وخاصة من الدول التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة سيجدون صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل.. نعتقد ان الكثير من المستثمرين سيفكرون جديا في التحول من الاستثمار غير المباشر الى الاستثمار المباشر على اعتبار ان عملية بناء الثقة في أسواق أمريكا وأوروبا سيحتاج لوقت ليس بالقصير.. وهؤلاء سيبحثون عن دول واقتصادات غير متأثرة بدرجة مباشرة أو كبيرة بالأزمة وقد يكون العراق واحداً من هذه الدول، ولكن ذلك يرتبط بمدى تهيئة الظروف واستكمال البيئة التشريعية المنظمة لقطاع الأعمال مع زوال التوترات الأمنية والسياسية.. ويجب أن نستغل هذه الأزمة فنعد المناخ المناسب لاستقطاب المستثمرين.

المداخلات

الأستاذ غازي الكناني ممثل اتحاد رجال الأعمال قال: لابد من إعادة النظر في الموازنة العامة وإجراء المناقلات في بعض أبوابها (على حد قوله).. لا بد من تفعيل الاقتصاد الحقيقي ووضع حد لسياسة الإغراق.. وتنشيط القطاع الصناعي الخاص.. وفي الزراعة ينبغي الالتفات للمحاصيل الزراعية الستراتيجية.. ولابد من تناغم مابين السياستين المالية والنقدية.. ثم تحدث الباحث الاقتصادي باسم جميل أنطوان عن تاريخ الأزمة وحيثياتها ثم أضاف قائلاً: ان قيمة السهم في سوق العراق للأوراق المالية لا يشكل ٢ أو ٣٪ من قيمة مجوداته.. حيث يباع سهم (الببسي كولا) بدينار بمعنى ألف سهم بدولار.. وقيمة سهم فندق بابل ١٥ ديناراً والقيمة الحقيقة لموجوداته لا تقل عن ٣٠٠ دينار .. وسوق العراق للأوراق المالية بقيت تمارس نشاطها برغم الأوضاع المالية المتدهورة ومن المفروض أن يتم دعم هذه السوق بسبب الانكماش الذي تعرضت له.. الذي يبعث على الأمل ان الانكماش في أوروبا وأمريكا والدول التابعة لها بينما الدول غير التابعة لها وهي الهند والصين فيها نمو اقتصادي يتراوح بين ١٠ الى ١١٪ بمعنى ان الطلب على النفط سيبقى عاليا في هذه الدول خاصة ان حاجات العالم من السلع والغذاء سيبقى مستمرا.. وتساءل انطوان: هل تستطيع الموازنة أن تخفض الأجور؟.. وأضاف: أن هنالك متسعاً لزيادة فرص الإنتاج لكي يتم تعويض ما فقدناه في انخفاض أسعار النفط.. وقال الخبير المصرفي سهيل العباسي: إن إعطاء الفرصة للمصارف الاختصاصية في هذا الوقت يجب أن يصاحبها اجتثاث للفساد الإداري والتثبت من أن القرض قد أنتج.. واقترح أن تبتعد المصارف الاختصاصية عن ممارسة الصيرفة الشاملة.. بينما قال الباحث والكاتب الاقتصادي حسين النجم: إن المطلوب هو الوضوح في آليات قانون الاستثمار.. الشيء الذي يحد من عمل هيئة لاستثمار ان هنالك خططاً استثمارية لوزارات مقابل خطط هيئة الاستثمار كما لا حظنا عندما طرحت وزارة الصناعة الدورة الأولى والثانية للاستثمار في القدرة التصميمية للمصانع وهذه المشاريع فاشلة حتى الآن.. وأضاف النجم ان مواجهة الأزمة المالية العالمية والتحسب لتداعياتها يقتضي إقرار قانون النفط والغاز لتفعيل الصناعة النفطية وكذلك التحرك على القوانين المكملة التي منها قانون شركة النفط الوطنية.. وقال الدكتور واثق طه محمد من دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة التجارة: بعد كل أزمة تظهر معايير جديدة ينتهجها العالم لتجاوز آثار الأزمة.. ونتوقع حدوث متغيرات دولية جديدة مضيفا: إن هنالك دولاً عديدة في العالم لا تسعى لإصدار قوانين للاستثمار الأجنبي فحسب وإنما إصدار قوانين محفزة للشركات العالمية عابرة القومية متعدية الجنسية التي تملك المال والخبرات للاستثمار في أراضيها.. العالم بحدود ٢٠٠ دولة منها ١٩٦ دولة أصدرت قوانين لاحقة للاستثمار والدول الآن تتنافس فيما بينها للحصول على فرصة أكبر للاستثمار لأن الاستثمار الأجنبي يعوض عن الكثير من الإمكانات غير المتوفرة.. المستقبل واعد بالنسبة لقانون الاستثمار وخاصة ما يتعلق بملكية الأرض ولكننا بحاجة الى مناخ استثماري ملائم لتشجيع المستثمر.. ثم تحدث الخبير الاقتصادي حسين موفق حسن محمود قائلا : ينبغي أن نتخلص من مؤسسات القطاع العام التي تعاني الترهل الوظيفي دون إنتاج يذكر حيث تشكل عبئاً على الموازنة العامة، ونحن بحاجة الى الخبرات الأجنبية التي تنهض بالقطاعات الحقيقية.. ويجب أن نسقط الاستثمار غير المباشر من حساباتنا المستقبلية فالأمر لا يتعدى أن يكون المستثمر خارج الحدود ومن خلال الهاتف يشتري أسهما في سوق الأوراق المالية ، والذي نبحث عنه هو الاستثمار المباشر ... وقال الدكتور عبد الستار عبد الجبار موسى من الجامعة المستنصرية : ان العراق يتأثر بأسعار النفط وبأسعار السلع التي يقوم باستيرادها .. والنسبة بين انخفاض أسعار النفط وانخفاض أسعار المواد الغذائية ليست واحدة حيث ان نسبة انخفاض أسعار النفط كبيرة جداً.. مضيفا ان هنالك استخفافاً بالأزمة المالية، لافتا الى ان ١٧ مصرفا أمريكا تعرض للانهيار الى وتأثير الأزمة أصبح واضحا، ونحن لا نستطيع أن نستوعب متغير العولمة حتى الآن مع ان الحدث في أي مكان ينعكس على جميع مناطق العالم.. وأشار الدكتور عبد الجبار الى موضوع الطاقة البديلة محذرا من الركون الى ثقافات لا تستطيع التعامل مع حركة العصر الاقتصادية، مشيرا الى احتمالية انحسار الطلب على النفط في حالة نجاح برامج الطاقة البديلة.. ثم تحث الدكتور أحمد الراوي من الجامعة المستنصرية فقال: ان الأزمة المالية العالمية أنهت الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على اقتصاديات العالم في الأقل من الجوانب الفكرية.. وأنهت الفكرة السائدة (ان النظام المالي الأمريكي نظام لا يقهر) من حيث أثر الأزمة في مستقبل الاقتصاد العراقي فانني أرى ان سعر ٦١ دولاراً للبرميل الذي بنيت على أساسة الموازنة هو رقم كبير.. وتوقع الراوي: أن يطول الركود الى أكثر من سنة.. ثم تساءل الدكتور عمرو هشام الباحث في مركز دراسات المستنصرية قائلاً: هل سيستمر البنك المركزي في سياسته في تقوية سعر صرف الدينار العراقي؟ وهل البنك المركزي ماض لأن يجعل سعر الصرف بالنسبة للدينار العراقي واحداً بواحد أم ١٠٠ بواحد؟ وما الرقم المتبقي من الدين العراقي؟.. ثم تحدث الدكتور أحمد الوزان رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة المستنصرية فقال: اننا ازاء اشكالية تتعلق ببرمجة العقل العراقي المصمم على ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما (امبريالية) وهي وجهات نظر سياسية لا تعنينا.. مضيفا اننا يجب أن نسلب ارادة الدولة في السيطرة على الموارد ويجب أن ندعم سيطرة القطاع الخاص على الموارد وان فسد.. والفساد عنصر مرافق للاصلاح ولا بأس بكم مقبول من الفساد.. واصلاح الفساد يحتاج الى مستوى زمني طويل حيث تتغير الثقافات والقيم التي تتعلق بأخلاق الناس وسلوكياتهم الفردية.. أما الاستثمار فهو المنقذ وهو يحتاج الى طلب.. وأشار الوزان الى أن (كنز) عالج أزمة الا انه تورط و الأمريكان يعتقدون انه سبب المصائب الاقتصادية التي يعانون منها جراء دعوته لتدخل الدولة.. ثم تحدث الدكتور ستار جبار البياتي الباحث في مركز دراسات المستنصرية فقال: ان العامل النفسي الذي تحدث عنه مدير الندوة الاستاذ محمد شريف أبو ميسم له دور كبير في الاقتصاد، حيث ان التوقعات مع العامل النفسي عوامل مؤثرة، فالذي حصل في مصر في بداية الأزمة المالية العالمية كان بفعل عوامل نفسية وهذا ما حصل فيما بعد في أسواق المال الخليجية، وتساءل البياتي قائلاً: هل تجري مفاضلة بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر؟.. وأضاف البياتي قائلاً: ان ما أشار اليه (الأخ أبو ميسم) بخصوص الاقتصاد المبني على الأرقام هو حقيقة يشير لها الاقتصاد المالي حيث يتفوق كثيرا على الاقتصاد الحقيقي وهذه الاشكالية واحدة من أهم المسائل التي دعت (رمزي زكي) لإصدار كتاب الرأسمالية تجدد نفسها.. حيث ان الاقتصاد يتحول من اقتصاد حقيقي الى رمزي، وبعض الاقتصاديين يعزون الأزمة الى هذا (الفارق الكبير) بين الحقيقي والرمزي.. ثم تحدثت الدكتورة منى الموسوي مديرة مركز دراسات السوق وحماية المستهلك فقالت: للأسف لم نجد أية مؤسسة حكومية حاولت أن تأخذ دورها لتناقش تداعيات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الاقتصاد العراقي.. هذه الأزمة أخذت اهتماماً كبيراً من الدراسة لكثير من الدول العربية ومن الأولى أن نهتم بدراسة أثر انسحاب رؤوس الأموال العراقية من الأسواق التي انسحبت عليها تأثيرات الأزمة وهل هنالك امكانية لعودة رؤوس الأموال من الخارج؟.. وأضافت الدكتورة منى: ان عتبي كبير على الهيئة الوطنية للاستثمار حيث ان بينها وبين هيئات المحافظات (كاب كبير) فبعض الهيئات في المحافظات مازالت غير مكتملة.. وكان هنالك رغبة كبيرة للهيئات في المحافظات بلقاء الهيئة الوطنية للاستثمار اذ لا توجد علاقة متينة بين الهيئات فكيف لنا أن نفعل قانون الاستثمار اذا كانت الهيئات لا تملك تنسيقاً وغير مؤهلة؟.. ثم تحدث الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري فقال: ان العالم بأسره مر بأزمة تطرف بعد الحرب العالمية الثانية، حيث التطرف الشمولي ثم الليبرالي.. وموضوع التطرف هو الأساس في حالة عدم التوازن العالمي.. وأضاف الصوري واصفا الأزمة المالية التي وقعت بانها أزمة تطرف في اقتصاد السوق.. ومن أبرز ملامحها أزمة المضاربات في أسواق المال.. ولفت الصوري الى ان اقتصاد السوق هو اقتصاد العرض والطلب الا ان اقتصاد السوق الأمريكي هو اقتصاد التطرف والمضاربات .. وحذر من اننا في العراق نعيش جميع هذه الأزمات ومن أبرزها أزمة عدم الوضوح في السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تخدم الاقتصاد العراقي.. موضحا ان النفقات التشغيلية قد ارتفعت منذ عام ٢٠٠٦ الى العام ٢٠٠٩ حسب ما كان مخططاً له الى أكثر من الضعف ، بينما كانت النفقات الاستثمارية هي نفقات خدمات تكتنفها أزمة في الادارة.

الإجابات على المداخلات

ثم أجاب الدكتور مظهر محمد صالح على أسئلة ومداخلات الحضور فقال : هذا هو الوقت الذي نرسم به رؤية واضحة للاقتصاد العراقي.. وكل ما قيل في المداخلات هو صحيح وليس لدي اعتراض على شيء.. ومن الخطورة بمكان أن تعطي توقعات حذرة وبدائل حول موضوع حساس كهذا.. فنحن مقيدون بالاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي ومقيدون بهدف البنك المركزي في تحقيق الاستقرار ونعمل ضمن هذه المساحة.. وتعهدي أن أحقق الاستقرار في الاقتصاد العراقي وضمن المتاح والممكن.. وهنالك تلازم بيننا وبين الموازنة العامة.. اذا كان فائض في الموازنة و٦٠٪ من الفائض يأتي احتياطيات دولية للبنك المركزي ويتحول الى انفاق في السوق ويعمل ضغطا على الميزانية فنحن نستفيد من هذا الجزء في محاربة هذا الجزء، أي اننا في نقطة توازنية.. وقد وضعنا قيداً على الموازنة العامة (كل نمو في قيمة الدينار العراقي ١٪ يكلف الوازنة العامة ٤٠٠ الى ٤٥٠ مليون دولار لذلك (حصرنا) جزءاً من نفقات الموازنة وحولناها الى السوق.. فصارت جزءاً من الاصلاح والاصلاح له كلفة الا انه يفضي الى الاستقرار.. وحتى اذا كان دعماً (فبعض من الدعم يفضي الى الاستقرار وبعض منه لا يحقق ذلك).. نقطة الافتراق في النظام الاقتصادي الدولي شيء يسمى (اجماع واشنطن) وهو الذي أسس للنظام الليبرالي الراسمالي الجديد وفيه ثلاثة محاور وهي: الخصخصة والتحرر من الرقابة واللوائح التنظيمية والأهم هو (الدولة الصغيرة) وبالتالي فان الذي يجري الأن ليس (اشتراكية) وليس (كنزية تدخلية) في النظام الفكري المؤسسي الجديد هنالك مؤسسة السوق وهنالك مؤسسة الدولة (مؤسسة الدولة فيها قانون يؤطر ويرفع من كفاءة مؤسسة السوق واذا كانت سياسات الدولة غير كفوءة فالسوق يكون غير كفوء.. لذلك هنالك فرق بين الكنزية والكلاسيكية الجديدة.. وبعد حديث راق وباسهاب للدكتور مظهر أجاب ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار على ما جاء في مداخلات الحضور ومن بين ما تطرق اليه هو فك الالتباس المتعلق بتوضيح أليات قانون الاستثمار فقال: فيما يخص تعليمات قانون الاستثمار: فان الدائرة القانونية في الهيئة الوطنية للاستثمار أنجزت تعليمات تسهيل تنفيذ القانون منذ شهر نيسان الماضي وهي حتى الأن في مجلس وزراء للاطلاع عليها وابداء الرأي فيها وبالتالي المصادقة عليها.. وكما تعلمون فان قانون الاستثمار لا يشمل المشاريع العامة.. واستطعنا أن نحصل على موافقة الدائرة القانونية في رئاسة الوزراء على: آلية معينة يتم من خلالها شمول الشركات التي تستثمر الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة بقانون الاستثمار – والذي سيشمل بامتيازات قانون الاستثمار هو القطاع الخاص أو القطاع المختلط التي ستستثمر في الشركة العامة – تنتهي مدة استفادة الشركة القطاع الخاص أو المختلط من امتيازات القانون.

د . منى الموسوي

د . عبد الستار عبد الجبار

د .احمد الحديثي

د . احمد الوزان

د . ستار البياتي